

المحاكم الإسلامية في الصومال ومستقبل القرن الإفريقي

د/ جلال الدين صالح - إريتريا

باحث وأكاديمي إريتري

ملخص البحث:

اكتسب القرن الإفريقي أهمية استراتيجية كبيرة؛ بدوله المُطِلة على المحيط الهندي، المتحكِّمة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، إضافة إلى مواردها الطبيعية، مما جعل منه محطّ الأطماع الاستعمارية.

وتعد تلك الموارد عاملاً أساسيًّا في الصراع الدائر في الصومال، وفيما يتعلق بالتدافع الإثيوبي الصومالي فما هو إلا صراع بسط النفوذ على المناطق الاستراتيجية، وعلى الرغم من أن للحركة الإسلامية في القرن الإفريقي موروثًا ضخمًا من المجاهدات في ماضيها التاريخي، إلا أنه لا يُراد لمنطقة القرن أن يبرز منها قوة إسلامية، ذات نفوذ سياسي، قد تصبح مصدر إزعاج وقلق للغربيين وحلفائهم من الأقليات الحاكمة، وخاصة بعد أن أضحى الإسلام، لسبب وآخر، الخصمَ المقابل للمعسكر الرأسمالي بعد سقوط المعسكر الاشتراكي.

إن الحركات الإسلامية في المنطقة تستمد قواها من رصيدها الجهادي التاريخي، فالمحاكم الإسلامية تمكنت في حرب الوجود التي خاضتها مع أمراء الحرب في الصومال من الاستيلاء الكامل على مواطن نفوذهم، على الرغم من تجمعهم في تحالفٍ لإرساء السلام ومكافحة الإرهاب (كما أسموه)، وصيرورة محل نفوذ لكل أمير منهم يهيمن عليه، ودعم كامل من الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن المحاكم الشرعية تحظى بقبول شعبي بين الصوماليين؛ بسبب تحقيقها الكثير من الإنجازات الأمنية للصوماليين، إلا أنها لا تتصارع مع أمراء الحرب فحسب، بل إن تدخُّل إثيوبيا -صاحبة المصالح الاستراتيجية في المنطقة- في الصومال قلَب الموازين، ولم يكن متوقعًا من المحاكم الإسلامية أمام الزحف الإثيوبي إلا إخلاء البلاد، فمن المحال أن تواجه جيشًا نظاميًّا مدربًا على أحدث العتاد العسكري، بقوات محدودة من المليشيا، ذات أسلحة خفيفة.

وبرغم ما تتميز به القوات الإثيوبية من ضخامة حجم قواتها وتفوقها التسليحي، إلا أنه يُتوقع أن تواجَه بمقاومة عنيفة للحد الذي يمثل لها عبئًا ثقيلاً، ولن تستطيع القوات الغازية أن تخرج من هذا المستنقع الذي تورطت فيه بسهولة.

ويبقى السؤال ماذا بعد انسحاب المحاكم؟ هل هو خيار الحرب إلى حين دحر أمراء الحرب، كما كان أول مرة؟ أم هو خيار السلم والمصالحة.

أفكار ومقتطفات

- بعد أحداث نيويورك، وواشنطن، في ١١/ ٩/ ٢٠٠١ م، واستهداف سفارتي الولايات المتحدة في كل من كينيا، وتنزانيا عام ١٩٩٨م شهد القرن الإفريقي العديد من التحركات العسكرية، والسياسية؛ إذ جعلت منه أمريكا أهم منطلق لها في الحرب على ما أسمته بالإرهاب الدولي.
- أضحى الإسلام لسبب وآخر الخصم المقابل للمعسكر الرأسمالي، بعد سقوط المعسكر الاشتراكي.
- النجمة الخماسية في العلم الصومالي، تشير إلى الولايات الخمس التي من المفترض أن تُكَوِّن دولة (الصومال الكبرى) في القرن الإفريقي، وهي جيبوتي، وإينفدي، وأوجادين، إلى جانب الصومال الحالي.
- تجمع أمراء الحرب، في تحالف أسموه (التحالف لإرساء السلام ومكافحة الإرهاب) في محاولة منهم لإثبات استمراريتهم في حرب مجنونة، لا هدف لها، سوى تحقيق أطماع آنية، وفردية، على حساب مصلحة الصومال الكبرى.
- بدعم من الولايات المتحدة خاض أمراء الحرب معركة وجود مع المحاكم الإسلامية إلا أن قواهم خارت، وتمكنت المحاكم الإسلامية، من الاستيلاء الكامل، على مواطن نفوذهم.
- في المناخ المضطرب أمنيًّا، حيث لا يأمن الفرد على نفسه، وماله، وعرضه، وعلى حين شدة من الخوف والذعر، برزت المحاكم الإسلامية؛ لتكون بارقة أمل للشعب الصومالي في الخروج من محنته.
- في عام ١٩٩١م وهو العام الذي سقط فيه نظام زياد بري حاول العالِم الأزهري الصومالي الشيخ محمد معلم حسن إنشاء محكمة شرعية بمنطقة (طور طيجلي) جنوب مقديشو بالتعاون مع شيوخ القبائل.
- سقوط حكومة صلاد، وانتشار الفوضى، وحاجة الناس إلى الأمن، كل ذلك عجَّل بإنشاء المجلس لجمع قوة المحاكم الإسلامية (محمود عبد الله).
- المحاكم إرادة شعبية، تستند على قاعدة قبلية، بقيادات شرعية، جاءت عبر مراحل متدرجة؛ للخروج من حالة الفوضى الضاربة أطنابها، وهذا سر تفوقها على أمراء الحرب.
- إن عبقرية الشعب الصومالي نجحت في بسط الأمن عبر المحاكم الإسلامية التي تدور حول الهوية الإسلامية، والانتماء العربي لغة وعرقًا.(البروفسور سيد فليفل).
- استطاعت المحاكم الشرعية أن تعمق من رسوخها في الساحة الصومالية، وأن تتمكن من دحر أمراء الحرب عسكريًّا، في غضون أربعة أشهر، في معركة كلفت سقوط أكثر من ٣٦٠ قتيلاً، وما يزيد عن ألفي جريح.

- بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي الأربعاء ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦ بإرسال قوات إفريقية إلى الصومال خاضت قوات المحاكم معارك حاسمة مع الحكومة المؤقتة، والقوات الإثيوبية المساندة لها.

- نجحت المحاكم الإسلامية في الاستفادة من التناقضات القائمة، بين حليفي الأمس: الرئيس الإريتري إسياس أفورقي، ورئيس الوزراء الإثيوبي ملس زناوي.

- تعد تجربة المحاكم الشرعية في الصومال -من حيث هي تجربة- جديرة بالثناء؛ فقد حققت إنجازًا أمنيًّا فقده الصوماليون طوال حقبة الحرب الأهلية.

- إن التحدي الذي بقي ماثلاً ـ وعلى نحو أكبر ـ أمام المحاكم الإسلامية، لم يكن قاصرًا في أمراء الحرب ومكايداتهم، وإنما أيضًا في قدرة المحاكم على التحرك السياسي الناضج، على المستوى الإقليمي، والدولي، وصياغة خطاب يجنبها زلات الحركات الإسلامية.

- أدنى تشوش، وتضارب، في الخطاب السياسي، والوجوه المعبرة عنه، من شأنه أن يُربك المجتمع الدولي، ويُعطي مسوغ التدخل العسكري، مما يؤدي إلى حرمان المجتمع الصومالي من إنجازاته الأمنية.

- التنازع على السلطان السياسي، من جملة الأسباب التي أدت إلى وقوع الفتنة، والنزاع، بين القبائل الصومالية.

- من الخطأ أن يستأثر الإسلاميون بالحكم، دون إشراك غيرهم، ومن الخطأ الفادح أن يستعجلوا كل ما يودون.

- الولايات المتحدة تخاف من أن تكون المحاكم الإسلامية في القرن الإفريقي صورة طبق الأصل لطالبان في أفغانستان.

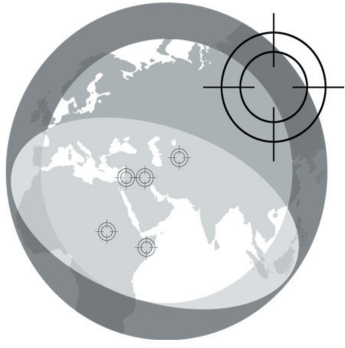
- لأمريكا القدرة على استغلال الشرعية الدولية، في تمرير سياساتها، ومما عللت به دعمها لتحالف أمراء الحرب، هو تأمين الجبهة الصومالية من أن تكون منطلقًا ومأوًى لتنظيم القاعدة.

- تخاف إثيوبيا من أن تكون المحاكم الإسلامية، في الصومال، إذا ما قدر لها التمكين، ظهيرًا ونصيرًا، لمطلب استقلال أوجاديين.

- إن إثيوبيا في الوقت الذي تعادي فيه المحاكم الإسلامية لا ترى مانعًا من التحالف، والتوافق مع الحركة الإسلامية الإريترية، التي تقاتل نظام أفورقي في أسمرا.

- إن الاستراتيجية الإثيوبية تجاه الصومال، والتي هي محل إجماع جميع الحكام الإثيوبيين، نجحت أيما نجاح، في تفجير الجسم الصومالي، من الداخل، لتجعل منه أشلاء متناثرة.

- الاستفزاز الإثيوبي كان أحد أهم التحديات الكبيرة التي واجهت تجربة المحاكم الإسلامية، وساهمت في تحديد مستقبل نفوذها في الصومال.
- إن إريتريا نفسها تعيش وضعًا اقتصاديًّا خانقًا، وتفتقر إلى مؤسسات دولة؛ لذا لم تتمكن من إلحاق الهزيمة بالنظام الإثيوبي عسكريًّا، وما عجز عنه الإريتريون، لا يمكن توقعه من المحاكم الإسلامية.
- قد يكون الأثر الأمني جدّ سلبي على كينيا، إذا ما تجاهلت الحكومة الكينية، في تعاملها مع الصراع الصومالي الإثيوبي، تعاطف مواطنيها الصوماليين مع المحاكم الإسلامية.
- في سبتمبر ١٩٩٩ أعلن الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر غيلة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن مبادرة جيبوتية لحل أزمة الصومال.
- تدعم جيبوتي كما أشار إلى ذلك السفير (ديفيد شن) محادثات السلام في الخرطوم، التي نظمت بهدف تحقيق ذلك الهدف، ولا تدعم جيبوتي إرسال قوات حفظ السلام في الصومال، وقد حثت أخيرًا على عدم تدخل أي جهات خارجية في البلد.
- جيبوتي بلدٌ الأغلبية الساحقة من سكانه مسلمون، ويعتمد بشكل متزايد على الاستثمارات العربية، مما قد يفسر سبب إظهارها استعدادًا أكبر لتقبل المحاكم الإسلامية الصومالية.
- ليس أمام المحاكم الإسلامية خيار مناسب سوى خيار المصالحة مع الحكومة، واستغلال هذه المبادرة الأمريكية لتقديم رؤية تمكِّنها من المساهمة في صياغة الصومال الجديدة.
- لا يمكن أن تخوض المحاكم حرب عصابات طويلة الأجل، في وضع كوضع الصومال، يعاني من الجفاف، والمجاعة، والتمزق القبلي.



المحاكم الإسلامية في الصومال ومستقبل القرن الإفريقي

د/ جلال الدين صالح - إريتريا

باحث وأكاديمي إريتري

مقدمة:

بعد أحداث نيويورك، وواشنطن، في ١١/٩/ ٢٠٠١م، واستهداف سفارتي الولايات المتحدة في كل من كينيا، وتنزانيا عام ١٩٩٨م شهد القرن الإفريقي العديد من التحركات العسكرية، والسياسية؛ إذ جعلت منه أمريكا أهم منطلق لها في الحرب على ما أسمته بالإرهاب الدولي، حيث تُرابط على ساحته قوًى قتالية، مجهزة بكامل عتادها العسكري، تربو على ١٨٠٠ جندي، كما ترسو على واحد من أهم موانئه، وهو ميناء جيبوتي، حاملة الطائرات (مونت وايتني).

وما يشهده الصومال حاليًا من تطورات متلاحقة، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بالتدافع الصومالي، الصومالي، والإثيوبي الصومالي، ضمن منظومة من التحالفات المعقدة، لهو واحد من صراع بسط النفوذ، على المناطق الاستراتيجية عالميًّا، والمهمة في تحقيق شتى المصالح الحيوية.

وتحاول الدراسة الكشف عن حقيقة الواقع الصومالي، ومستقبل الأوضاع في تلك المنطقة الشديدة الأهمية في ظل صعود المحاكم الشرعية، وتأثير ذلك على دول القرن الإفريقي ذات المصالح والعلاقات المتباينة مع الصومال، وفي ظل التطورات الأخيرة التي دفعت المحاكم للتراجع أمام القوات الإثيوبية.

القرن الإفريقي، أهميته وهويته الإسلامية:

القرن الإفريقي هو ذلك الشكل الجغرافي الناتئ في شرق القارة الإفريقية، على نحو يشبه القرن، ويضم كلًّا من الصومال، وجيبوتي، وإثيوبيا، وإريتريا، ويلحق به على سبيل التأثر والتأثير، كل من السودان، وكينيا، ويوغندا، وتنزانيا.

ولأن دوله تطل على المحيط الهندي، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث باب المندب، اكتسب القرن الإفريقي أهمية استراتيجية، جعلت منه محط الأطماع الاستعمارية.

يضاف إلى هذا موارده الطبيعية، التي أخذت تبدو على السطح بارزة، حيث اكتُشف البترول في السودان بكميات تجارية، ويقال اليورانيوم في الصومال.

ومع فارق المقارنة ـ من ناحية التفوق العسكري ـ بين الإسلام، والاتحاد السوفييتي سابقًا، أضحى الإسلام لسبب أو لآخر الخصم المقابل للمعسكر الرأسمالي، بعد سقوط المعسكر الاشتراكي؛ ولأن القرن الإفريقي إسلامي الهوية؛ للغالبية الإسلامية التي تقطنه، وإن كانت تحكمه الأقلية الدينية، كما

هو الشأن في إثيوبيا، لا يراد له أن يكون الثغرة التي تبرز منها قوة إسلامية، ذات نفوذ سياسي، قد تصبح مصدر إزعاج وقلق للغربيين وحلفائهم من الأقليات الحاكمة؛ بحكم التباين الأيديولوجي.

وللحركة الإسلامية في القرن الإفريقي موروث ضخم، من المجاهدات، في ماضيها التاريخي، وهي في بروزها الحديث، ممثلة في المحاكم الشرعية في الصومال، أو في غير المحاكم، إنما تستمد قواها وشرعيتها، من هذا الرصيد التاريخي، وعلى أساس منه تنشط، بمختلف مدارسها العلمية والحركية، في كل دول القرن الإفريقي، حتى باتت جزءًا مهمًّا من معادلة الصراعات، وتحالفاتها الجارية، وليست إثيوبيا بمنجًى ومنأىً من نشاطها، وإن كان هذا النشاط ذا طابع ثقافي؛ إذا استثنينا الاتحاد الإسلامي، الذي يقاتل في أوجادين، مطالبًا باستقلال الإقليم، وهو الجزء الصومالي الذي ضمته بريطانيا إلى إثيوبيا.

وما يخشاه اليوم رئيس وزراء إثيوبيا الحديثة (ملس زناوي) هو ما يخشاه الغرب أيضًا، من هاهنا تقاطعت المصالح، وتباعدت كذلك، بين أطراف الصراع، وأحسب أن هذا جد مهم، في فهم ما يجري على أرض الصومال، من بروز المحاكم الإسلامية، والضجة المفتعلة حولها، عالميًّا وإقليميًّا، إلى حين سقوطها، وعودة أمراء الحرب ثانية بتعزيزات إثيوبية، وغزو عسكري مكشوف على مرأى ومسمع من العالم.

الصومال وأمراء الحرب:

النجمة الخماسية في العلم الصومالي، تشير إلى الولايات الخمس التي من المفترض أن تُكَوِّن دولة (الصومال الكبرى) في القرن الإفريقي، وهي جيبوتي، وإينفدي، وأوجادين، إلى جانب الصومال الحالي، إلا أن هذه الرؤية لدولة الصومال ظلت كما هي رسمًا، لا واقع له، بل انهار (الصومال) الجزء الذي حمل هذا الاسم، وجعل من مقديشو عاصمة له، وذلك حين سقط نظام (زياد بري) عام ١٩٩١م ليزداد الصومال بذلك تفتتًا، وآل أمره إلى أمراء الحرب، الذين أخفقوا في إعادة بنائه، وخاضوا فيما بينهم حربًا ضروسًا، أهلكت الحرث والنسل، يعيشون حالة من التمزق، والفوضى السياسية.

وكان قد تجمع أمراء الحرب، في تحالف أسموه (التحالف لإرساء السلام ومكافحة الإرهاب) في محاولة منهم لإثبات استمراريتهم، في حرب مجنونة، لا هدف لها، سوى تحقيق أطماع آنية، وفردية، على حساب مصلحة الصومال الكبرى؛ إذ صار لكل أمير منهم محل نفوذ يهيمن عليه، كالمطارات، ومليشيات تجمع الضرائب، وسماسرة يتاجرون بالأسلحة، وتصدير القات، وبدعم من الولايات المتحدة خاض أمراء الحرب معركة وجود مع المحاكم الإسلامية إلا أن قواهم خارت، وتمكنت المحاكم الإسلامية من الاستيلاء الكامل على مواطن نفوذهم، وبالذات في العاصمة مقديشو، على الرغم من المساندة الأمريكية.

جاءت المحاكم الإسلامية فوضعت حدًّا نهائيًّا، لكل الانتهاكات الأمنية، التي نالت الإنسان الصومالي في دينه، ونفسه، وماله، وعرضه، وعقله

الصومال وبروز المحاكم الشرعية:

في هذا المناخ المضطرب أمنيًّا، حيث لا يأمن الفرد على نفسه، وماله، وعرضه، برزت المحاكم الإسلامية، لتكون بارقة أمل للشعب الصومالي، في الخروج من محنته.

وحسب تعريف الشيخ شريف شيخ أحمد، أحد قادة المحاكم: فإن المحاكم الإسلامية، ليست حركة سياسية، بل إنها شكل من أشكال الثورة الشعبية، التي فجرها الشعب الصومالي، بعد أن سئم ستة عشر عامًا، من الفوضى، والقتل، والنهب، والاختطاف.(١)

وأفاد تقرير أعدته مجموعة الأزمات الدولية ونشر في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥ بأن هذه المحاكم التي ظهرت عام ١٩٩٤م في العاصمة الصومالية، شهدت في مقديشو انتشارًا غير مسبوق منذ عام ٢٠٠٤ م.

وتفيد مصادر دبلوماسية أن تشكيلة المحاكم متنوعة، حيث تضم رجال دين وقادة إسلاميين، إضافة إلى رجال أعمال نافذين في العاصمة ومستائين من الخضوع لنفوذ قادة المليشيات، الذين يفرضون إتاوات على السكان.(٢)

ويظهر أن المحاكم الإسلامية، لم تخرج على هيئتها الحالية إلا بعد عدة محاولات سابقة، وفي التقرير الذي أعده من مقديشو السيد عبد الرحمن يوسف، ونشره في موقع (إسلام أون لاين) ما يوضح هذه الحقيقة؛ إذ ذكر أنه في عام ١٩٩١م وهو العام الذي سقط فيه نظام زياد بري حاول العالم الأزهري الصومالي الشيخ محمد معلم حسن إنشاء محكمة شرعية بمنطقة (طور طيجلي) جنوب مقديشو بالتعاون مع شيوخ القبائل...غير أن الجنرال الراحل محمد فرح عيديد قضى عليها، حيث اعتبرها خطوة لإضعاف قوته، وكان يسيطر وقتها على جنوب العاصمة.

وفي بداية عام ١٩٩٤م تأسست محكمة شرعية على أسس عشائرية بالشطر الشمالي من العاصمة، وعين الشيخ علي محمود (طيري) رئيسًا لها؛ حيث استطاعت بسط نفوذها على أجزاء واسعة من شمال العاصمة مستعينة بالمليشيات التي كونتها، ونفذت المحكمة بالفعل أحكامًا مختلفة، على مدى نحو ثلاث سنوات من عملها، على عدد كبير من السكان (المتهمين(٣)) مثل حد الرجم، والقصاص.

في عام ١٩٩٧م دخل زعيم الحرب القوي آنذاك علي مهدي محمد في صراع مع المحكمة، وتمكن من القضاء عليها، وتفكيك أجهزتها القضائية، والتنفيذية (المليشيات) مستعينًا بدعم الحكومة الإثيوبية.(٤)

ثم عادت للظهور ثانية، لتنطلق من جديد، ولتبرز على النحو المشاهد عالميًا، ففي مقابلة أُجريت مع الشيخ حسن طاهر أويس، ونشرت على موقع إسلام أون لاين بتاريخ ١٥/ ٥/ ٢٠٠٦ أفاد أويس «أن رغبة شيوخ القبائل في حل الخلافات بين أبناء القبيلة كان سببًا لقيام المحاكم الإسلامية بمقديشو».

في عام ٢٠٠٠م تشكلت الحكومة الانتقالية برئاسة عبد قاسم صلاد حسن، وانتهت ولايتها في أغسطس ٢٠٠٣م.

في بداية عام ٢٠٠١ م قويت شوكت المحاكم، وأخذ نفوذها يتعاظم، ويمتد إلى أكثر من منطقة، وساعتها قررت -حسب إفادة أويس- دمج مليشياتها إلى الحكومة الانتقالية -أعني حكومة (صلاد)- كي لا تكون قوتان بالعاصمة، إلا أنه للأسف لم يكتب للحكومة النجاح؛ جراء الحصار الدولي والإقليمي عليها؛ كما هو نص قول أويس.

في عام ٢٠٠٥ م تأسس المجلس الأعلى لاتحاد المحاكم الإسلامية بمقديشو، وانتخب الزعيم الشاب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيسًا له.(٥)

وعن سبب التعجيل بإنشاء المجلس الأعلى لاتحاد المحاكم الإسلامية يقول الشيخ محمود عبد الله مؤسس أحد محاكم مقديشو: إن «سقوط حكومة صلاد، وانتشار الفوضى، وحاجة الناس إلى الأمن، كل ذلك عجّل بإنشاء المجلس لجمع قوة المحاكم الإسلامية».(٦)

انطلاقًا مما سبق ذكره، نستطيع أن نقرر حقيقة لا بد من تقريرها، وهي أن المحاكم إرادة شعبية، تستند على قاعدة قَبلية، بقيادات شرعية، جاءت عبر مراحل متدرجة؛ للخروج من حالة الفوضى الضاربة أطنابها، وهذا سر تفوقها على أمراء الحرب، بكل الدعم الذي حصلوا عليه، وأن إثيوبيا تنبهت لها منذ وقت مبكر، وعملت على إعاقتها، بالتعاون مع حلفائها من أمراء الحرب.

المحاكم الشرعية وعمق التأييد الشعبي:

لا أحد يماري في أن المحاكم الشرعية تحظى بقبول شعبي لا نظير له، بين الصوماليين، ومهما كانت الدواعي، فهذا هو الواقع، وهو أمر بدهي في مجتمع اكتوى بجحيم الاقتتال القَبلي، وعمَّته الفتنة من كل جانب، ويدين بالإسلام عقيدة.

وفي هذا يقول البروفسور سيد فليفل مدير معهد البحوث والدراسات الإفريقية، بجامعة القاهرة، في ندوة نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا في الخرطوم، بتاريخ ١ / ١٢/ ٢٠٠٦ واستمرت ثلاث ساعات؛ بحضور خبراء متخصصين في العلوم السياسية، من مختلف دول القرن الإفريقي: إن عبقرية الشعب الصومالي نجحت في بسط الأمن عبر المحاكم الإسلامية التي تدور حول الهوية الإسلامية، والانتماء العربي لغة وعِرقًا.

وفي الندوة ذاتها قال البروفسور أحمد حاج مختار الأستاذ بجامعة سافانا بالولايات المتحدة الأمريكية: إن حل المشكل الصومالي يكمن في العودة إلى العرف الصومالي في بُعْده الديني الإسلامي والقَبلي؛ مطالبًا بمحاكمة المتهمين في جرائم الحرب.(٧)

ويمكن إعادة أسباب نفوذ المحاكم الإسلامية شعبيًّا، إلى العوامل التالية:

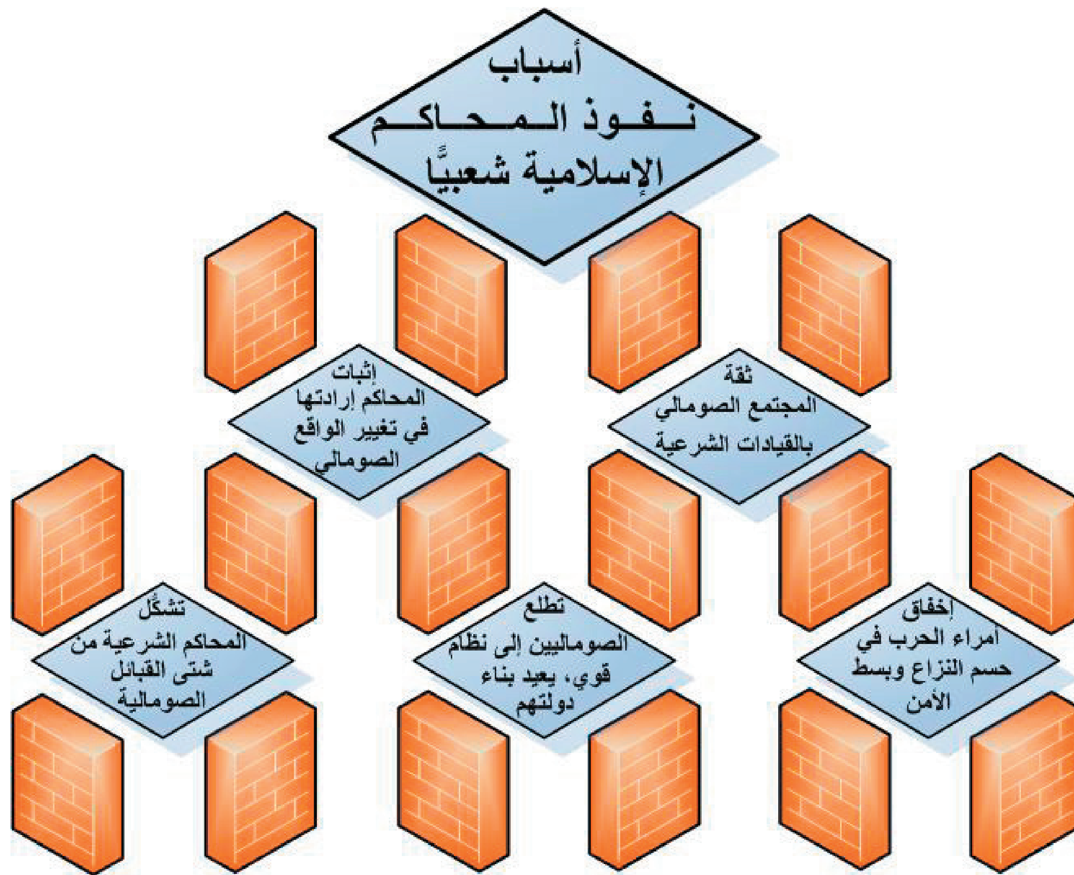
– ثقة المجتمع الصومالي بالقيادات الشرعية، وتجدد معاني الدين في كثير من شبابه.

– إخفاق أمراء الحرب في حسم النزاع وبسط الأمن.

– تطلع الصوماليين إلى نظام قوي، يعيد بناء دولتهم، وينهي حالة الانفلات الأمني.

– تَشكُّل المحاكم الشرعية من شتى القبائل الصومالية.

– إثبات المحاكم إرادتها الصلبة، في تغيير الواقع الصومالي، وتعقب الجريمة والمجرمين.



المحاكم الشرعية والسيطرة العسكرية:

لهذه العوامل استطاعت المحاكم الشرعية أن تعمِّق من رسوخها في الساحة الصومالية، وأن تتمكن من دحر أمراء الحرب عسكريًّا، في غضون أربعة أشهر، في معركة كلفت سقوط أكثر من ٣٦٠ قتيلاً، وما يزيد عن ألفي جريح...نفذت إثر ذلك خطة أمنية بنشر قوات في شوارع مقديشو، وتسيير دوريات أمنية، وهو الأمر الذي قوبل بترحيب شعبي.(٨)

كذلك حشدت جمعًا غفيرًا من الشباب والشابات، المجندين في المليشيات المسلحة، استجابة لنداء الجهاد، الذي أطلقته لمواجهة التدخلات الإثيوبية، وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي الأربعاء ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦ بإرسال قوات إفريقية إلى الصومال، خاضت قوات المحاكم معارك حاسمة مع الحكومة المؤقتة، والقوات الإثيوبية المساندة لها، في خطوة وصفها المحلل الصومالي محمد نور (لإسلام أون لاين) بقوله: «يبدو أن المحاكم الإسلامية تُسابق الزمن كي تُسقط الحكومة الضعيفة قبل وصول القوات الإفريقية إلى البلاد».(٩)

ولكن المحاكم لم تتمكن من إحراز هذا الهدف، وإلا لفرضت واقعًا عسكريًّا يعزز من قدرتها التفاوضية، مع حكومة عبد الله يوسف، صاحبة الشرعية الدولية.

ونجحت المحاكم الإسلامية في الاستفادة من التناقضات القائمة بين حليفي الأمس، الرئيس الإريتري إسياس أفورقي، ورئيس الوزراء الإثيوبي ملس زناوي، وفي توظيفها -قدر الإمكان- في حربها مع أمراء الحرب، وحلفائهم الإثيوبيين، وكان من الضروري أن تكون هذه الفطنة السياسية من المحاكم في إدارة صراعها، محل اعتبار واهتمام مستمر، وذلك من خلال الاستعانة بخبراء صوماليين، يُعْلون من شأن المصلحة الوطنية، لكي يتحسسوا نقاط التلاقي والتباين في المصالح الدولية المتشابكة؛ رجاء توظيفها في إعادة بناء الصومال، ولكي يعملوا في لملمة الصف الصومالي؛ تفويتًا لفرص تدخلات دول الجوار الضارة للشأن الصومالي.

خطاب المحاكم الشرعية وتجربتها:

تُعد تجربة المحاكم الشرعية في الصومال -من حيث هي تجربة- جديرة بالثناء؛ فقد حققت إنجازًا أمنيًّا فقده الصوماليون طوال حقبة الحرب الأهلية، ولطالما حلموا وسعوا إلى الوصول إليه في أكثر من محاولة، ولكن دون جدوى، حتى جاءت المحاكم الإسلامية فوضعت حدًّا نهائيًّا لكل الانتهاكات الأمنية، التي نالت الإنسان الصومالي في دينه ونفسه وماله وعرضه وعقله، وذلك بالقضاء على أوكار أمراء الحرب، وتعقبهم أينما حلوا وارتحلوا، ومع ذلك ليس في حد السيف وحده الحد، بل هنالك آليات أخرى كان من المفترض التنبه لها، ومن هنا فإن التحدي الذي بقي ماثلاً ـ وعلى نحو أكبر ـ أمام المحاكم الإسلامية، لم يكن قاصرًا في أمراء الحرب ومكايداتهم، وإنما أيضًا في قدرة المحاكم على التحرك السياسي الناضج، على المستوى الإقليمي والدولي، وصياغة خطاب يُجنّبها زلات الحركات الإسلامية، التي تبوأت من قبل مقاعد السلطة، في أفغانستان، والسودان، وذلك بقصد الحفاظ على مكتسباتها، وتجنيب الصومال في الوقت نفسه مخاطر فتنة ما زال ينفخ في رمادها مَنْ لا يأمن الصوماليون شره.

وإذا ما تأملنا خطاب المحاكم الإسلامية على الصعيد المحلي، والإقليمي، والدولي، نجده مؤسَّسًا على الأسس التالية:

- تعبئة الرأي العام الصومالي بضرورة استقرار الصومال وإعادة بنائه.
- اتهام تحالف أمراء الحرب بالقضاء على الإسلام والارتباط بأمريكا.
- نفي الإرهاب عن الذات، وتهمة محالفة الجهات المشبوهة عالميًّا.

- رفض أي تدخل أجنبي في شأن الصومال، وبالذات التدخل الإثيوبي.
- إبداء استعداد للدخول في حوار مع الحكومة الانتقالية؛ لبناء صومال مستقل ومستقر.
- نفي فرض دولة إسلامية على الصوماليين، وتركهم يقررون مصيرهم بأنفسهم.

وانطلاقًا من هذه الأسس وجَّهت قيادة المحاكم الإسلامية -وفقًا لما جاء في موقع هيئة الإذاعة البريطانية- رسالة إلى الدبلوماسيين، تنفي فيها بشكل قاطع أيّ اتهام بإيواء إرهابيين، أو أنصار للإرهاب في المناطق التي تنشط فيها المحاكم.

وقال شريف شيخ أحمد: إن هدف اتحاد المحاكم الإسلامية الوحيد إتاحة الفرصة للشعب الصومالي لتقرير مصيره بنفسه.(١٠)

وذكرت مجلة التايم الأمريكية أن رسالة الشيخ شريف شيخ أحمد أرسلت إلى الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية الأمريكية.(١١)

والخطاب إلى هذا الحد جد متوازن بشكل عام، وينبئ عن رؤية عقلانية، وقابل للتطوير بين الحين والآخر، حسب مستجدات الأحداث، وتقويم قدرات الذات، ونقله إلى العالم عبر واجهات قيادية في المحاكم، تجيد فن المخاطبة السياسية، وليس للجهات المتربصة مآخذ عليها؛ لأن أدنى تشوش، وتضارب، في الخطاب السياسي، والوجوه المعبرة عنه، من شأنه أن يُربك المجتمع الدولي، ويعطي مسوغ التدخل العسكري، مما يؤدي إلى حرمان المجتمع الصومالي من إنجازاته الأمنية.

وإزاء هذا التحدي، لا بد لهذا الخطاب من أن يتسم أولاً بإخلاص النية لله، والاستعانة به في إرادة الإصلاح، وهذه خاصية مهمة في خطاب الإسلاميين، دون غيرهم، ومطلب ضروري في تدافعهم الحضاري، ثم ثانيًا بوضوح الرؤية، وتحديد أولوياتها، في المرحلة الراهنة، وذلك بتقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، انطلاقًا من النظر إلى ضروريات المجتمع الصومالي، وذلك حسب المقدور واقعًا، وليس فقط حسب المطلوب شرعًا.

ثم لا بد له من العمل باستمرار في تعميق وإدامة ولاء شيوخ القبائل، وتجنب كل ما من شأنه أن يشطر الصف، فإن مغانم السلطة وتحدياتها قادرة على إحداث الشرخ، وفي التجربة الأفغانية، ثم السودانية ما فيه الكفاية «والتنازع على السلطان السياسي، من جملة الأسباب التي أدت إلى وقوع الفتنة، والنزاع، بين القبائل الصومالية...».(١٢)

يلي ذلك أهميةً مسألةُ المصالحة الوطنية، والدعوة إلى مؤتمر عام، تتصافى فيه النفوس، وتتعافى من أحقادها، وَيُترك المجتمع الصومالي ليحدد مصيره بنفسه، في خيار النظام السياسي الذي يحكمه.

وهذه المسألة لا يجب التعامل معها من باب المكايدة السياسية، والتحركات التكتيكية، وإنما بكل مصداقية وأمان، باعتبارها هدفًا مبدئيًّا، وساعتها يبقى ما ينفع الناس، ويذهب الزبد جفاء، وحتى لو كان خيارُ الصوماليين حكمَ الإسلاميين، فمن الخطأ أن يستأثر الإسلاميون بالحكم، دون إشراك غيرهم، ومن الخطأ الفادح أن يستعجلوا كل ما يودون، وعند الحديث عن الدولة الإسلامية في بلد كالصومال، لا بد من التفكير، هل هذا البلد مكان امتدادٍ لها، أم أنه مكان انطلاق؟

أحسب أن المحاكم الإسلامية أخفقت في هذا الجانب؛ إذ جعلت من طاهر أويس ضمن وجوه قياداتها المعبرة عن خطابها السياسي، وهو ما يستفز الإدارة الأمريكية؛ لكونه مُصَنَّفًا عندها في لائحة العناصر الإرهابية، ثم اشترطت في تفاوضها مع حكومة عبد الله يوسف ضرورة انسحاب إثيوبيا أولاً، بل أمهل بعض قادتها الإثيوبيين أسبوعين، للخروج من الصومال، وإلا فإنهم سيخوضون معها حربًا تنتهي بدخول أديس أبابا، ومن هنا وجدت إثيوبيا بغيتها في تنفيذ مخططها؛ إذ اجتاحت جيوشها

ـ كما هو معلوم ـ أرض الصومال، إلى أن دخلت مقديشو، والمحاكم الإسلامية في انسحاب متتال؛ تطبيقًا لاستراتيجية وصفها قادة المحاكم بالتكتيكية، لخوض حرب عصابات طويلة الأمد.

خطاب المحاكم الشرعية والمجتمع الدولي:

كل ما كان يهم المجتمع الدولي أن لا تجعل المحاكم الإسلامية من الصومال ملاذًا لما عرف بالإرهاب، وهذا ما يقلق أمريكا بالدرجة الأولى والأساسية، فالولايات المتحدة تخاف من أن تكون المحاكم الإسلامية في القرن الإفريقي صورة طبق الأصل لطالبان في أفغانستان، وتحتاج إلى ما يؤكد عدم حدوث ذلك، ولأمريكا القدرة على استغلال الشرعية الدولية، في تمرير سياساتها، ومما عللت به دعمها لتحالف أمراء الحرب، هو تأمين الجبهة الصومالية من أن تكون منطلقًا ومأوى لتنظيم القاعدة، فقد كتبت صحيفة (واشنطن بوست) في عددها ١٧/ ٥/ ٢٠٠٦ «أن واشنطن تدعم سرًا أمراء الحرب الصوماليين. وفي اليوم التالي على صدور الصحيفة، قال الناطق باسم البيت الأبيض (توني سنو): إن الولايات المتحدة تدعم عددًا من الأشخاص في الصومال للحيلولة دون تغلغل تنظيم القاعدة فيه».(١٣)

كل ما كان يهم المجتمع الدولي أن لا تجعل المحاكم الإسلامية من الصومال ملاذاً لما عُرف بالإرهاب

وهذا هو لبُّ التحدي الأكبر، الذي واجه تجربة المحاكم الإسلامية، في علاقتها بالمجتمع الدولي، بل وحدد مآل مستقبلها الذي آلت إليه مؤخرًا.

لقد نشرت الشبكة الصومالية للمعلومات عصارة ندوة أقامها معهد (أميركان إنتربرايز) www.aei.org المعروف بميوله للمحافظين، والتي تابع تفاصيلها مراسل (تقرير واشنطن)، والتي انطلقت من طرح سؤال يقول: هل تمثل الصومال في ظل ازدياد المحاكم الإسلامية خطرًا على أمن الولايات المتحدة الاستراتيجي ومصالحها في منطقة القرن الإفريقي؟ وهل توجد روابط بين المحاكم الإسلامية وتنظيم القاعدة؟ وكيف تتعامل الولايات المتحدة مع التطورات السريعة المتلاحقة في الصومال؟ وما هي ثوابت السياسة الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي؟

(كين منكهاوس) (Ken Menkhaus) أستاذ العلوم السياسية في جامعة (ديفيدسون كولج) والمتخصص في شؤون الصراع في القرن الإفريقي ذهب إلى أن «الوضع بصورة عامة ليس في صالح الولايات المتحدة، بل يمثل خطرًا وتهديدًا لمصالحها».

بيد أنه استدرك قائلاً: «إن وصول اتحاد المحاكم إلى سدة الحكم لا يعني شرًا مطلقًا للولايات المتحدة، بل يحتوي على أبعاد إيجابية، منها أن شريف شيخ أحمد رئيس المحاكم –وطبقًا لتصريحاته الموجهة إلى الولايات المتحدة– يُعتبر شخصية معتدلة يمكن التفاوض معه والوصول إلى حل وسط، فضلاً عن أن الثقافة السياسية لتلك الحركة التي تقوم على مكونات إسلامية وقبلية تتسم بالبرغماتية، وهو ما يسهل مهمة الولايات المتحدة للتفاوض معها، كما أن حالة الاستقرار التي فرضها اتحاد المحاكم في المناطق التي يسيطر عليها يمكن أن تؤدي إلى استقرار الوضع الأمني في كافة الصومال، وهو ما يخدم أمن ومصالح الولايات المتحدة، وبقية دول المنطقة».

وتحدثت أيضًا (أويونس ردك) Eunice Reddick مديرة شؤون شرق إفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية بصفتها الرسمية، واقتصرت مداخلتها على توضيح أهداف سياسة الولايات المتحدة في الصومال، والتي حددتها في **نقاط ثلاث هي:**

– مجابهة الإرهاب، وعدم السماح لأي جماعة بتحويل البلاد لملاذ آمن للإرهاب.

- دعم وتعزيز الاستقرار، وإقامة حياة سياسية تقوم على مبادئ وقيم الديمقراطية.

- تقديم المعونات والمساعدات الإنسانية، والعمل على ضمان وصولها إلى الشعب الصومالي.

والتحليل الأمريكي سواء الرسمي منه والأكاديمي -كما هو بادٍ- يجعل المصلحة الأمريكية فوق كل الاهتمام، ومع ذلك لا يستبعد فتح حوار «أو» قنوات اتصال مع المحاكم الإسلامية، وغير المحاكم، وكل ما يعنيه أن يجد تفهمًا لمخاوفه، وما أحسب أن المحاكم الإسلامية كانت على جهل بهذه المسألة، أو تجاهل لها، ولكنها الإدارة الأمريكية لا ترى في تعاملها مع الحركات الإسلامية إلا الحل العسكري، ومن ثم عملت كل ما في وسعها لإفشال هذه التجربة، والتخلص منها، من خلال توظيف إثيوبيا، ومن دار في مدارها، من الصوماليين، وهكذا سقطت المحاكم الإسلامية.

خطاب المحاكم الشرعية ودول الجوار:

وعلى الصعيد الإقليمي لابد أن يكون لخطاب المحاكم الشرعية أثرٌ ما في مجريات الحالة السياسية في القرن الإفريقي، ولا بد أن يكون لكل دولة من دوله موقفٌ ما، بناء على تقديراتها الخاصة؛ لانعكاسات ذلك الخطاب، سلبًا أو إيجابًا، على مصالحها.

إثيوبيا وخطاب المحاكم الشرعية:

تخاف إثيوبيا من أن تكون المحاكم الإسلامية في الصومال؛ إذا ما قُدِّر لها التمكين، ظهيرًا ونصيرًا لمطلب استقلال أوجادين، ولا يمكن أن تتحمل وجود نظام إسلامي في القرن الإفريقي، يلاصقها حدودًا إلى جانب نظام الإنقاذ في الخرطوم؛ لذا فإن وجود حكومة موالية لها في مقديشو مطلب ضروري لأمنها الداخلي، في حين ترى إريتريا ضرورة إبعاد النفوذ الإثيوبي عن الصومال.

ومن عجائب السياسة، وتناقض مصالحها أن إثيوبيا في الوقت الذي تعادي فيه المحاكم الإسلامية لا ترى مانعًا من التحالف، والتوافق مع الحركة الإسلامية الإريترية، التي تقاتل نظام أفورقي في أسمرا؛ إذ استقبل وزير خارجيتها (سيوم مسفن) في نوفمبر الفائت ٢٠٠٦ الأمين العام لحركة الإصلاح الإسلامي الإريترية، الشيخ محمد أحمد صالح، في العاصمة أديس أبابا، وسمحت حكومته للحركة بفتح مكتب لها؛ نكاية بخصمها في أسمرا، الرئيس إسياس أفورقي، حليف المحاكم الإسلامية في الصومال.(١٤)

> **ومن عجائب السياسة، وتناقض مصالحها أن إثيوبيا في الوقت الذي تعادي فيه المحاكم الإسلامية لا ترى مانعًا من التحالف، والتوافق مع الحركة الإسلامية الإريترية، التي تقاتل نظام أفورقي في أسمرا**

وسجلت إثيوبيا من قبل موقفًا سلبيًا من مبادرة إصلاحية، تقدمت بها جيبوتي، وقدمت في ذات الوقت مبادرة من عندها، حيث دعت في ١٩٩٧م إلى اجتماع (سودري) (١٥) لتسوية الوضع الصومالي، ولكن على النحو الذي يخدم استراتيجيتها، ويجعل من الصومال كيانًا مطواعًا، إلا أنها عجزت عن كسب ثقة كل الفصائل الصومالية، وبخاصة حسين عيديد الذي وقف معارضًا لكل ما انبثق عن اجتماع سودري، من لجان وقرارات، معتبرًا ذلك نمطًا من أنماط التدخل الإثيوبي في الشؤون الصومالية، وبهذا انحصر هذا الاجتماع في ستة وعشرين فصيلاً، خرجوا بتكوين مجلس أطلق عليه مجلس الإنقاذ الوطني الصومالي، من أبرز رجاله عثمان عاتو.

وعصارة ما يمكن أن يقال بشأن النوايا الإثيوبية تجاه الصومال: إن الاستراتيجية الإثيوبية تجاه الصومال، والتي هي محل إجماع جميع الحكام الإثيوبيين، نجحت أيما نجاح في تفجير الجسم الصومالي من

الداخل؛ لتجعل منه أشلاء متناثرة، هنا وهناك، وفي هذا السياق يأتي دعم إثيوبيا للحكومة الانتقالية، برئاسة عبد الله يوسف، ومعارضتها للمحاكم الإسلامية، ولا يمكن أن تفرط في هذا النجاح وتترك الصومال لقيادة حركة إسلامية.

ومن هنا فإن الاستفزاز الإثيوبي كان أحد أهم التحديات الكبيرة التي واجهت تجربة المحاكم الإسلامية، وساهمت في تحديد مستقبل نفوذها في الصومال، ومهما كان موقف إثيوبيا من الصومال، وموقف الصوماليين من عدائها التاريخي لبلادهم، فإنها قوة إقليمية، ذات تحالفات دولية، والدخول معها في صدام عسكري لا شك يمثل ضربة قاضية لتجربة المحاكم؛ لذا كان من الضروري جدًّا أن يعمل خطاب المحاكم الإسلامية على تجنب الصدام مع إثيوبيا، وأن يقرأ واقع الأحداث قراءة عقلانية، بعيدة عن النظرة العاطفية، وهنا لا بد من طمأنة إثيوبيا بأنه ليس للمحاكم مطامع أكثر من إعادة بناء الصومال واستقراره الأمني، كما كان قبل عام ١٩٩١، ويمكن أن يكون حلف صنعاء ممرًا إلى الحوار الجاد مع إثيوبيا عبر الواسطة السودانية واليمنية، باعتبار البلدين يشاركان إثيوبيا في الحلف، وأن استقرار الصومال يهمهما بالقدر الذي يهم إثيوبيا.

صحيح أن إثيوبيا يهمها أن يكون لحلفائها النصيب الأوفر من السلطة، ولكن ما المانع من أن يستجاب لها، ما دام في ذلك استقرار الصومال، وإعادة بنائه، وما دام الشعب الصومالي سيختار بمحض إرادته قيادته المستقلة، ونظام الحكم الذي يفضله، على أن يؤجل المشروع الإسلامي إلى حين؛ ليتنزل على الصوماليين منجمًا.

إريتريا وخطاب المحاكم الشرعية:

تخوض إريتريا صراعًا مسلحًا مع الحركة الإسلامية الإريترية، وتناصر في الوقت نفسه المحاكم الإسلامية في الصومال، ذلك أمر مثير للتساؤلات!! ولم يعد الدعم الإريتري خافيًا، فقد كتب مدير مركز القرن الإفريقي للدراسات الإنسانية في مقديشو، نقلاً عن الصحف المحلية «إن وفدًا عسكريًّا إريتريًّا قام بزيارة معسكرات التدريب للثوار الصوماليين والأرميين(١٦)»، كان ذلك في أبريل من عام ١٩٩٩م.

وحاليًا تؤكد تقارير الأمم المتحدة التدخل الإريتري في الصومال، إلى جانب المحاكم الإسلامية، بالرغم من أن إريتريا تنفي ذلك بشدة، وتحمل الولايات المتحدة مأساة الوضع المتردي في الصومال، حيث اتهم الرئيس الإريتري علنًا الولايات المتحدة بالمساهمة في زعزعة الاستقرار، وإثارة النزاعات في القرن الإفريقي، وخصوصًا في الصومال، معتبرًا أن حليفتها الكبرى في المنطقة إثيوبيا، هي أداتها ودميتها.

وقال في تصريحات على هامش قمة السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا وجنوبها (كوميسا): إن حكومة أديس أبابا ساهمت في عدم الاستقرار في القرن الإفريقي، مضيفًا أن التورط الخارجي هو التهديد الأكبر الذي يهدد الصومال.(١٧)

والنظام الإريتري إنما كان يفعل ذلك لتوريط الطرفين في معارك استنزافية، تضعف الجانبين معًا، وفي هذا أثر إيجابي بالنسبة له، فلربما نجم عن هذه الحرب تفجر أزمة داخلية في إثيوبيا، قد تؤدي إلى ثورة شعبية؛ إذا ما استعصت المحاكم على إثيوبيا، واستمرت الحرب لأمد طويل، قد تنتهي بسقوط نظام ملس زناوي، المنحدر من قومية (التجراي)، والذي يتعرض لانتقادات حادة من المعارضة الإثيوبية، وعلى رأسها معارضة قومية (الأمهرا) التي احتكرت السلطة لأمد طويل، من عهد مليليك، حتى سقوط منجستو هيلي ماريام في ١٩٩١م، وهو ما يعمل له كلا النظامين بسباق حاد، أو على الأقل تلزم حكومة ملس بالرضوخ لقرار التحكيم الصادر في أبريل ٢٠٠٢ من محكمة العدل الدولية بلاهاي، بشأن

الخلاف الحدودي الذي فجّر حرب بادمي الشرسة بين الدولتين في ١٩٩٨- ٢٠٠٠، وعندها تكون المحاكم الإسلامية استنفدت غرضها بالنسبة لنظام أفورقي، لتكون له وجهة أخرى، تعمل لا محالة في إسقاطها، حتى لا يكون ثمة نظام يقوده إسلاميون في القرن الإفريقي، ويتناغم مع النظام السوداني، بقيادة عمر البشير، ويشكل سند دعم مادي ومعنوي للحركة الإسلامية الإريترية.

ومع أهمية الاستفادة من دعم إريتريا، إن كان هنالك فعلاً دعم جاد، كان لا بد من تنبه خطاب المحاكم الإسلامية إلى أن الدعم الإريتري، لا يغني في مواجهة إثيوبيا، وأن إريتريا نفسها تعيش وضعًا اقتصاديًّا خانقًا، وتفتقر إلى مؤسسات دولة، لذا لم تتمكن من إلحاق الهزيمة بالنظام الإثيوبي عسكريًّا، وما عجز عنه الإريتريون، لا يمكن توقعه من المحاكم الإسلامية.

كينيا وخطاب المحاكم الشرعية:

مشكلة كينيا مع الصومال بشكل عام، تنحصر في إقليم (إينفدي)، وهو إقليم صومالي، ألحقه البريطانيون بمستعمرتهم (كينيا)، ومن هنا فإن قلق كينيا من سيطرة المحاكم الإسلامية، وخطابها السياسي، لا يقل درجة عن قلق إثيوبيا، وتعامل كينيا مع المسألة الصومالية يحكمه على الدوام هذا القلق، وهو قلق مزمن، يتجدد بدرجات متفاوتة، كلما تجددت عوامل إثارته، بتنامي إحدى النزعتين عند الصوماليين، النزعة القومية، أو النزعة الدينية.

انطلاقًا من هذا، تعاطت كينيا المشكلة الصومالية بحذر شديد، وهي ممن يؤيد إرسال قوات حفظ السلام إلى الصومال، هذا ما قاله عنها السفير الأمريكي السابق لدى بوركينا فاسو، ولدى إثيوبيا (ديفيد شن) (David H. Shinn) في ندوة حوار عقدها معهد (أميركان إنتربرايز) بواشنطن في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠٦ بحضور مجموعة من خبراء الشؤون الإفريقية، وأضاف السفير (ديفيد شن) في الندوة ذاتها قوله: «وقد يكون سبب الدعم الذي أظهرته كينيا أخيرًا للحكومة الفيدرالية المؤقتة هو خوفها من أن تكون المحاكم الإسلامية تعتزم ضم الأراضي التي يسكنها صوماليون في المنطقة الشمالية الشرقية من كينيا، حيث يبلغ طول الحدود المشتركة بين البلدين ٦٨٤ كيلومترًا إلى الصومال». (١٨)

وتفاعلاً من الصوماليين الكينيين مع تطورات الأحداث في الصومال «أجرت قيادات دينية، ورجال أعمال صوماليون في نيروبي محادثات مع وزير الخارجية الكيني (رافيل توجو)، وطالبوه بتحرك بلاده لإنقاذ الموقف في الصومال. فيما أكد الوزير حرص كينيا على إعطاء فرصة للسلام، وحل المشكلات العالقة بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية على مائدة المفاوضات، واتفق الطرفان على تشكيل لجنة لمراقبة التطورات، ورفض الوزير التعليق على الأزمة المتفاقمة بين المحاكم وإثيوبيا». (١٩)

وقد يكون الأثر الأمني جد سلبي على كينيا؛ إذا ما تجاهلت الحكومة الكينية في تعاملها مع الصراع الصومالي الإثيوبي تعاطف مواطنيها الصوماليين، مع المحاكم الإسلامية، فقد قال أمين عام أئمة المسلمين في كينيا الشيخ محمد دور: «إنهم سمعوا بوصول آليات عسكرية، من اتجاه إثيوبيا إلى الحدود بين كينيا والصومال، وأضاف أن ذلك مقلق للغاية على الرغم من أن السلطات الكينية تنفيه، وأفاد بأن المسلمين الكينيين لن يقبلوا بمهاجمة ما وصفها بأنها «قوات مسيحية» لأشقائهم في الصومال، مؤكدًا استعدادهم لتقديم الدعم والمساعدة للمحاكم الإسلامية، على حد تعبيره». (٢٠)

لكن ما ينبغي إدراكه هنا أن هذا ليس كافيًا لتغير كينيا مسارها السياسي، في علاقتها بالمحاكم الإسلامية، وإنما الأمر المهم هو تبديد مخاوفها من أن المحاكم الإسلامية، لا تنوي بأي حال من الأحوال، المطالبة بإقليم إينفدي الصومالي، وذلك بالتأكيد على محلية

المحاكم الشرعية، وأحسب أن هذا التأكيد لا يبدد من خوف كينيا وإثيوبيا فحسب، وإنما يحد أيضًا من قلق أمريكا، ويمنح أشقاء الشعب الصومالي وأصدقاءه، من الدول العربية والإسلامية، مساحة أكبر، لطرح مبادرات إصلاحية، تساعد الصوماليين على الخروج من محنتهم.

الحكومة الصومالية المؤقتة لن يثبت لها قدم راسخ من غير الدعم الإثيوبي، وإن المحاكم الإسلامية لا محالة عائدة؛ متى ما تخلى الإثيوبيون عن حكومة عبدالله يوسف

جيبوتي وخطاب المحاكم الشرعية:

ترتبط جيبوتي بالمجتمع الصومالي عرقيًّا وثقافيًّا، واهتمامها بالصومال نابع من هذا الارتباط، وفي سبتمبر ١٩٩٩ أعلن الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر غيلة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن مبادرة جيبوتية لحل أزمة الصومال، لخصها في النقاط التالية:

– حق الشعب الصومالي في ممارسة حقه الديمقراطي في اختيار قادته.

– الدعوة إلى تحويل الفصائل العسكرية في الصومال إلى أحزاب سياسية.

– نزع أسلحة الفصائل الصومالية المتحاربة وإخضاعها لسلطة القانون.

– دعوة المجتمع الدولي لتقديم المساعدات اللازمة لإعادة بناء الصومال.(٢١)

وفعلاً تقدمت جيبوتي في ٢/ ٥/ ٢٠٠٠م بمشروع مصالحة وطنية، إلى بعض الفصائل الصومالية، التي اجتمعت في مدينة عرته، برعاية الرئيس الجيبوتي (إسماعيل عمر غيلة)، وخرجت باختيار برلمان انتقالي من ٢٥٤ عضوًا، اختير من بينهم عبد قاسم صلاد، رئيسًا لجمهورية الصومال، من بين خمسة وأربعين مرشحًا لمنصب الرئاسة، وهذا لم يُرْض إثيوبيا وحلفاءها الصوماليين، من أمراء الحرب؛ حيث لعبت إثيوبيا دورًا معيقًا، في تنفيذ قرارات المؤتمر، مما أدى إلى إخفاق مشروع جيبوتي التصالحي.

ولأن رؤيتها لحل المشكلة الصومالية تنبني على إجراء مصالحة وطنية بين كل الفرقاء الصوماليين، تدعم جيبوتي –كما أشار إلى ذلك السفير ديفيد شن– «محادثات السلام في الخرطوم التي نُظِّمت بهدف تحقيق ذلك الهدف، ولا تدعم جيبوتي إرسال قوات حفظ السلام في الصومال، وقد حثت أخيرًا على عدم تدخل أي جهات خارجية في البلد...إن جيبوتي بلدٌ الأغلبيةُ الساحقة من سكانه مسلمون، ويعتمد بشكل متزايد على الاستثمارات العربية، مما قد يفسر سبب إظهارها استعدادًا أكبر لتقبل المحاكم الإسلامية الصومالية». (٢٢)

لكن إذا ما تطور الوضع في الصومال إلى أسوأ مما هو عليه لأي سبب كان، وأدى إلى تفجر حرب شاملة في المنطقة بين إثيوبيا والمحاكم، فلا محالة ينعكس ذلك على جيبوتي بأثر سلبي في استقرارها السياسي، والاقتصادي، والأمني أيضًا، بحكم التوافق العرقي والثقافي مع الصوماليين من ناحية، ومن ناحية أخرى بحكم مجاورتها لإثيوبيا، ولا بد أن يصيبها من الأذى ما يشكل خطرًا على وضعها الأمني، كما أصاب الصومال نفسه بسبب حرب أوجادين عام ١٩٧٧ – ١٩٧٨ ضائقة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وأمنية؛ بسبب هجرة صوماليّ الأوجاديين، وكان تفاقم هذه الضائقة بكل تشققاتها، أحد العوامل التي أزَّمَت الوضع في الصومال، وساهمت، في إسقاط نظام زياد بري.(٢٣)

لهذا نرى جيبوتي تجنح نحو اعتماد الحل السلمي في إزالة التوترات الصومالية، ولا تبغي به بديلاً، ومهم جدًّا أن يتناسق ويتناسب خطاب المحاكم الإسلامية مع الرؤية الجيبوتية؛ إذا ما أريد لهذه المحاكم أن تكون تجربة ناجحة للإسلاميين، في

القرن الإفريقي، فالتجربة السودانية تجاهلت الآخر، في مستهل أمرها، وحاولت الإمساك بكل الخيوط، ولكن بعد أن اتسع الخرق على الراقع عادت تصالح وتحاور كل الخارجين عليها من حَمَلة السلاح، ابتداء من الجنوبيين، ثم الغرباويين، والشرقيين، من أهل السودان، ولو أن المحاكم الإسلامية استحضرت التجربة السودانية بكل ما حوت؛ لاستلهمت منها العبر، ولكن قدر الله وما شاء فعل.

المحاكم الإسلامية فيما بعد السقوط(*):

ما كان متوقعًا من المحاكم الإسلامية أمام الزحف الإثيوبي إلا إخلاء البلاد، فمن المحال أن تواجه جيشًا نظاميًا، مدربًا على أحدث العتاد العسكري، بقوات محدودة من المليشيا، ذات أسلحة خفيفة، ولكن ماذا بعد هذا الانسحاب؟ هل هو خيار الحرب إلى حين دحر أمراء الحرب، كما دُحروا أول مرة؟ أم هو خيار السلم والمصالحة؟

انسحبت قوات المحاكم من المدن التي كانت تسيطر عليها بصورة سريعة، ودون قتال في أغلب الأحيان، وخشي الكثيرون من أن تكون هذه الانسحابات انهيارًا سريعًا للمحاكم؛ مثلما سيطرت بصورة سريعة على معظم الجنوب الصومالي، لكن المحاكم -وفي أكثر من بيان ومؤتمر- أعلنت أن الانسحاب السريع هو تكتيك جديد، اتخذته المحاكم أمام التفوق في العتاد والتسليح للقوات الإثيوبية، مؤكدة أنها ستخوض حربًا مغايرة تمامًا لما تتوقعه القوات الإثيوبية.

وبرغم تمكُّن إثيوبيا من تحقيق تقدم سريع على الأرض؛ بحكم أنها جيش نظامي مدجج بسلاح ثقيل، إلا أن هذا التقدم يصعب أن يستقر أو يستمر طويلاً، فلن تستطيع إثيوبيا أن تحتفظ بالأرض التي استولت عليها، وسوف تورط نفسها في حرب قد يتجاوز تأثيرها إلى الداخل الإثيوبي نفسه.

وأعلنت المحاكم الجهاد ضد القوات الغازية، ودعت الشعب الصومالي إلى الاستعداد لخوض حرب جهادية لطرد الاحتلال الصليبي من الصومال، وأفتى ٥٠ من كبار علماء الدين الصوماليين بضرورة مقاتلة الإثيوبيين.

وبرغم ما تتميز به القوات الإثيوبية من ضخامة حجم قواتها؛ بجانب التفوق الكبير في التسليح ودعم المجتمع الدولي، مقارنة بالتسليح والتمويل الضعيف لقوات المحاكم، وعدم وجود أي غطاء دولي داعم للمحاكم في مقاومتها المشروعة، برغم ذلك إلا أنه يتوقع أن تكون مقاومة مقاتلي المحاكم الإسلامية، ومناصريهم عنيفة للحد الذي يمثل عبئًا ثقيلاً على القوات الغازية يصعب تحمله، فإثيوبيا دخلت حربًا لا تعرف لها نهاية، وتورطت في المستنقع الصومالي مما عده البعض خطأً استراتيجيًا قاتلاً ارتكبته إثيوبيا ولم تحسب حسابه جيدًا، ولن تخرج منه بسهولة، نعم قد تستطيع إثيوبيا توجيه ضربة للمحاكم، ولكنها لن تنعم بالبقاء في الصومال؛ لأنها محاطة بالعداء من قبل الشعب الصومالي؛ بسبب الحزازات التاريخية واختلاف العقيدة، فضلاً عن عدة اعتبارات جوهرية أخرى تصعّب من مهمة القوات الغازية يأتي على رأسها:

- قطاع واسع من الشعب الصومالي يرفض وقوع بلاده في شرك الهيمنة الإثيوبية الصليبية.

- المحاكم الإسلامية تقاتل على أرضها مستندة على قاعدة اجتماعية واسعة مؤيدة لها في أوساط الشعب الصومالي، حيث تشكلت من مختلف القبائل والعرقيات، ولم تكن حكرًا على عرقية أو قبيلة واحدة.

أشارت نيويورك تايمز إلى حالة التأييد الشعبي للمحاكم؛ وأكدت في تقريرها أنَّ المئات من الشباب الصومالي بدءوا في الاستعداد لمواجهة القوات الإثيوبية.

- نجاح المحاكم في فترة حكمها في إعادة الأمان والاستقرار للبلاد أعطى لها شرعية داخلية في أوساط الشعب الصومالي.

- يضاف لذلك البعد العقائدي في قوات المحاكم؛ حيث تلعب العقيدة الإسلامية دورها في ترجيح كفة قوات المحاكم.

- هذا بجانب ضعف الحكومة الانتقالية التي فقدت مصداقيتها عند الشعب الصومالي؛ بسبب استعانتها بالقوات الإثيوبية.

ولعل في الإعلان الذي أصدرته «جبهة المقاومة الوطنية لتحرير الصومال»، ما يبرز حجم هذه المقاومة وسرعة تشكلها، حيث قال متحدث باسم القوى الوطنية في البلاد، في تصريحات صحفية: إن الجبهة تضم جميع شرائح الشعب الصومالي، بجميع توجهاته الدينية والفكرية والعشائرية، وإن هدف الجبهة هو إجلاء القوات الإثيوبية من جميع الأراضي الصومالية. وحذّرت القوى المعادية لإرادة الشعب من التمادي في دعم أو مساندة، أو موالاة العدوان الإثيوبي الغاشم، وتوعدت قوات الاحتلال بأنها ستوجه إليها ضربات موجعة، وتلحق بها هزيمة نكراء، مطالبة الشعب الصومالي بالتوحد ورصّ الصفوف والصمود والمثابرة».

ومن ناحية أخرى يبدو أن الأمريكان لا يودون أن يكرروا في الصومال الخطأ الذي وقعوا فيه في العراق، حين أقصوا قوًى سياسية بعينها عن المشاركة في صياغة وجهة العراق السياسية، لهذا كان لقاء سفير الولايات المتحدة الأمريكية، في العاصمة الكينية (نيروبي) بالشيخ شريف شيخ أحمد؛ باعتباره واجهة ما أسموه بالجناح المعتدل في المحاكم، بغية ثنيه عن العمل العسكري، والدخول في مشاركة مع الحكومة الحالية.

ويبدو لي أنه ليس أمام المحاكم الإسلامية خيار مناسب بعد انسحاب الاحتلال سوى خيار المصالحة الوطنية، واستغلال بعض المبادرات الإقليمية لتقديم رؤية تمكّنها من المساهمة في صياغة الصومال الجديد؛ لأن الشعب الصومالي لا يتحمل إعادته إلى حالة الحرب الأولى، مهما كانت النوايا صادقة، والأهداف نبيلة، ولا يمكن أن تخوض المحاكم حرب عصابات طويلة الأجل في وضع كوضع الصومال، يعاني من الجفاف والمجاعة، والتمزق القبلي، فهل ستنجح المحاكم الإسلامية في إدراك هذه الحقيقة، ومن ثم تستدرك الآن ما فاتها من قبل؟ ذلك ما أرجوه، والله وحده الهادي إلى سواء السبيل.

الهوامش:

(١) انظر: B.B.C Arabic.Com

(٢) انظر: www.aljazira.net

(٣) هكذا عبر، والأولى أن يقول المدانين ؛ لأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، والحدود -كما هو معلوم- لا تقام بمجرد الاتهام، وتدرأ بالشبهات.

(٤) انظر: إسلام أون لاين.

(٥) انظر تقرير عبد الرحمن يوسف من مقديشو في موقع www.islamonline.net.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) انظر موقع: www.adoulis.com

(٨) انظر: تقرير عبدي يوسف من مقديشو لإسلام أون لاين، تاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٦، تحت عنوان: مطلوب أمريكا يرأس برلمان محاكم الصومال.

(٩) انظر: تقرير عبد الرحمن يوسف من مقديشو لإسلام أون لاين، تاريخ ٩/١٢/٢٠٠٦، بعنوان معارك بيدوا... المحاكم تستبق القوات الإفريقية. ويلاحظ أن يوسف يكتب تقريره أحيانًا باسم عبدي يوسف اختصارًا لعبد الرحمن.

(١٠) انظر: B.B.C Arabic.com

(١١) شبكة نور الإسلام www.islamlight.net

(١٢) دريل محمد حسن علي: جذور النزاع الصومالي دراسة نقدية حول المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الصومال، ص ١٥.

(١٣) شبكة نور الإسلام www.islamlight.net الصومال والمحاكم الشرعية.

(١٤) انظر موقع حركة الإصلاح www.islaher.org

(١٥) سودري اسم مدينة إثيوبية تقع بالقرب من أديس أبابا.

(١٦) المجتمع عدد ١٣٥١، تاريخ ٢٥/٥/١٩٩٩م.

(١٧) انظر: www.aljazira.net، تاريخ ١٦/١١/٢٠٠٦.

(١٨) نشرة واشنطن الصادرة عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، تاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠٦ موقع:
http//usinfo.state.gov/arabic .

(١٩) www.iraqcenter.net.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) إسلام أون لاين مؤتمر عرته..هل ينهي الأزمة الصومالية؟ حسن موسى - محمد عاشور.
تبعد مدينة عرتة عن العاصمة الجيبوتية نحو ٤٠ كم .

(٢٢) http / /usinfo.state.gov /Arabic.

(٢٣) د/ أحمد إبراهيم محمود: الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، جرى عرض الكتاب في www.sis.gov.eg الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ٢٠٠٥ .

(*) تم الانتهاء من كتابة البحث بعد أيام قليلة من سقوط المحاكم الإسلامية.

معلومات إضافية

نبذة عن الصومال:

الصومال دولة إسـلامية تقع في القرن الشـرقي لقارة إفريقيا المطل على المحيط الهندي. ولها سـاحل طويل، يشرف على هذا المحيط، ويمتد لمسـافة ١٦٠ , ٢كم، كما أن ساحلها الشمالي يطل على خليج عدن بطول قدره ٠٠٠ , ١كم.

تاريخ الاستقلال: ١/ ٧/ ١٩٦٠.

العيد الوطني: ١ يوليو.

عدد السكان: ٨٠٢٥١٩٠ (تقديرات سنة ٢٠٠٣) .

الدين: مسلمون سُنّة ١٠٠ ٪.

التوزيع العرقي: صومالي ٨٥٪، بانتو، وغير صوماليين ١٥٪ (بما في ذلك العرب) .

اللغة: الصومالية، العربية، الإيطالية، الإنجليزية.

المدن الرئيسية: هرجيسة، كسمايو، بربرة.

العملة: شلن صومالي.

المساحة الإجمالية: ٦٣٧٦٥٧كم .

مساحة اليابسة: ٦٢٧٣٣٧كم.

الحدود البرية: ٢٣٦٦ كم.

السواحل: ٣٠٢٥ كم.

مساحة المياه: ١٠٣٢٠كم.

نسبة الأراضي الصالحة للزراعة: ٢٪.

مساحة الأراضي المروية: ١٨٠٠كم .

حـدود الأرض: المجمـوع: ٢،٣٤٠ كيلومتـر مـن الحدود: جيبوتـي ٥٨ كـم، إثيوبيا ١،٦٠٠ كيلومتر، كينيا ٦٨٢ كيلومتر، الخط الساحلي: ٣،٠٢٥ كيلومتر.

المشاكل الحدودية مع دول الجوار:

- **الصومـال الغربي (أو إقليم أوجادين بإثيوبيا)**: ودارت عليه حرب ضروس بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ بين (جبهة تحرير الصومال الغربي) تسـانده جمهورية الصومال من جهة، وإثيوبيا من جهـة أخرى، وانتهت بانسـحاب الصوماليين من المعركة؛ بسـبب التدخل العسـكري من دول المعسـكر الاشـتراكي المنحل بقيـادة الاتحاد السـوفييتي وكوبا، وموافقة أمريـكا والمنظمات المسـيحية في الدول الغربية، وتقوم نفس القوى بإعطاء الجزء الصومالي في إثيوبيا حكم ذاتي، ومازالت (جبهة تحرير أغادينيا) ناشطة.

- **إقليم (الشـمال الشـرقي) فـي كينيا**: على الرغم من الاسـتفتاء من أجل تحقيـق المصير قبيل اسـتقلال كينيا، والذي عبَّر فيه سـكان الإقليم عن رغبتهم في الانضمام للصومال، أبت بريطانيا بالإمعـان فـي إذلال سـكان الإقليم، وسـلَّمته لكينيا، وهـو الآن يشـكل عبئًا اقتصاديًّـا، وأمنيًّا على كينيا.

اتحاد المحاكم الإسلامية:

هو مجموعة من المحاكم الإسلامية التي اتحدت برئاسة شريف شيخ أحمد، وأصبحت حاكمة لأغلب مناطق الصومال، وهي تنافس الحكومة الانتقالية على الحكم.

تاريخها:

بعد انهيار الحكومة الصومالية عام ١٩٩١، وانسحاب الولايات المتحدة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، قامت حرب أهلية قبلية استمرت زهـاء ١٤ عامًا، أصبح نظام المحاكم الإسلامية هو نظام القضاء في الصومال. ونما دور المحاكم وبدأت المحاكم في تقديم خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية، وأصبحت أيضًا تمثل دور الشرطة، واستطاعت سد مسألة الفراغ الأمنـي والقانوني، والحدّ من نفوذ أمراء الحرب الأقوياء، وحماية الضعفاء بعد الانهيار الكامل لدعائم الدولة الصومالية.

وهكذا نشـأت المحاكم الإسـلامية في مواجهة أمراء الحرب، ودفع نجاح تجربة المحاكم إلى انتشـارها في ربوع العاصمة مقديشـو، ثم اتحدت بالتحالف ما بين رجال الدين وطبقة التجار، وتكونت تلك المحاكم من ١٤ محكمة، تجمع أطرافًا محلية منقسـمة هي الأخرى على ذاتها؛ فالمعتدلون يسيطرون على ١١ محكمة، وأما المتشددون فيسيطرون على ثلاث محاكم. وترتبط ١٠ محاكـم بقبيلة واحدة هي قبيلة الهاوية التي تسـيطر على مقديشـو، وهنـاك بعض المحاكم المسـتقلة عـن اتحاد المحاكم الإسـلامية. ويرأس المحاكم الإسـلامية شـريف شـيخ أحمد؛ الـذي يُعَـدّ ممثلاً للتيار المعتدل داخلها، في مقابل الشـيخ طاهر عويس الـذي يقود واحدة من المجموعتين المسلحتين داخل الاتحاد، والذي تم اختياره رئيسًا لمجلس شورى المحاكم.

وتهدف المحاكم الإسلامية إلى بسط القانون والنظام، والعمل على غلبة العامل الديني الإسلامي على الولاء القبلي.

موقف القوى الدولية :

أدّى هذا التغيير إلى جذب الانتباه دوليًا إلى الصومال، وقد سعى العديد من الأطراف الدولية إلى التدخل في شئونه؛ إما بوقف تقدم المحاكم الإسلامية؛ بزعم أن هذه المحاكم تماثل حركة طالبان، أما أطراف أخرى فقد حاولت تحقيق، أو على الأقل الحفاظ على مصالحها التاريخية في الصومال كاليمن وإريتريا، وبشكل أصبحت معه الأخيرة في مواجهه مع إثيوبيا على أرض الصومال، مما دفع إثيوبيا لإعلان الدخول في اشتباكات معها.

اتحاد المحاكم الإسلامية، الموسوعة الحرة ويكيبيديا
http: / /ar.wikipedia.org /wiki

بنود القرار ١٧٢٥ لمجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٦:

١- يكرر تأكيد أن الميثاق الاتحادي الانتقالي والمؤسسات الاتحادية الانتقالية يوفران السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال، ويشدد على ضرورة المُضِيّ في حوار تتوافر فيه المصداقية بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية.

ويؤكد بالتالي أن الهدف الوحيد من الأحكام التالية الواردة في هذا القرار، والمبنية على قرارات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي هو دعم السلام والاستقرار في الصومال من خلال عملية سياسية شاملة للجميع، وتهيئة الظروف لانسحاب جميع القوات الأجنبية من الصومال.

٢- يحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية، واتحاد المحاكم الإسلامية على الوفاء بالالتزامات التي أخذاها على عاتقهما، وأن يستأنفا -دون إبطاء- محادثات السلام؛ انطلاقًا من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الخرطوم، وأن يتقيدا بالاتفاقات التي توصلا إليها في حوارهما، ويعلن اعتزامه النظر في اتخاذ تدابير ضد من يسعون إلى منع عملية الحوار السلمي أو عرقلتها، أو الإطاحة بالمؤسسات الاتحادية الانتقالية باستخدام القوة، أو يقومون بأي عمل يهدد الاستقرار الإقليمي.

٣- يقرر أن يأذن للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بإنشاء بعثة حماية وتدريب في الصومال، يستعرض مجلس الأمن ولايتها بعد فترة أولية قدرها ستة أشهر، في ضوء إحاطةٍ تقدمها الهيئة آنفة الذكر، ويسند إليها تأسيسًا على عناصر ولاية العمليات، ومفهومها المنصوص عليهما في هذا الصدد في خطة نشر بعثة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الولاية التالية:

أ- رصد تقدم المؤسسات الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية في تنفيذ الاتفاقات التي توصلا إليها في حوارهما.

ب - كفالة حرية الحركة والمرور الآمن لكل المشاركين في عملية الحوار.

ج- حفظ الأمن والسهر عليه في بيداوه.

د- حماية أعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية والحكومة، والهياكل الأساسية الرئيسية التابعة لتلك المؤسسات.

ذ- تدريب قوات الأمن التابعة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية؛ لتمكينها من كفالة أمنها، والمساعدة على تيسير إعادة تشكيل قوات الأمن الوطني في الصومال.

٤- يؤيد ما نصت عليه تحديدًا خطة النشر التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من ألا تنشر الدول المتاخمة للصومال قوات في ذلك البلد.

٥- يقرر أن التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (٢٠٠٢) لن تسري على إمدادات -والوارد تفصيلها في الفقرتين ١ و ٢ من القرار ١٤٢٥ (٢٠٠٦)- الأسلحة والمعدات العسكرية، والتدريب الفني، والمساعدة التقنية المخصصة على سبيل الحصر لدعم القوة المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه أو لاستخدامها.

٦- يشجع الدول الأعضاء على توفير الموارد المالية لبعثة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٧- يطلب إلى الأمين العام أن يقوم -في ظل التشاور مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، وأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية- بموافاة مجلس الأمن بتقرير عن تنفيذ ولاية البعثة المذكورة في غضون ثلاثين (٣٠) يومًا، وكل ستين (٦٠) يومًا بعد ذلك.

٨- يؤكد أهمية المساهمة المتواصلة للحظر المفروض على توريد الأسلحة في تحقيق السلام والأمن في الصومال، ويطلب أن تمتثل جميع الدول الأعضاء، وبخاصة دول المنطقة تمامًا لذلك الحظر، ويكرر تأكيد اعتزامه النظر -على وجه الاستعجال- في سبل تعزيز فعاليته بعدة طرق: من بينها اتخاذ تدابير محددة الهدف؛ دعمًا لحظر توريد الأسلحة.

٩- يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

قرار مجلس الأمن، قرارات (٢٠٠٦) الخاص بالصومال، مجلس الأمن.